مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في المنطقة الأورو-متوسطية: طريق اقتصاد يعمل لصالح الناس وكوكب الأرض

خوان أنطونيو بيدرينيو
رئيس الاتحاد الإسباني لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي في أوروبا.

مقدمة

ظهرت نقاط القوة والضعف في مجتمعاتنا على مدى العقدين الماضيين، خاصة منذ الأزمة المالية عام 2008. التحديات الاقتصادية والمناخية والبيئية التي يتقاسمها 800 مليون نسمة في المنطقة الأورو-متوسطية هي في مقدمة ومحور إستراتيجيات التعافي للحكومات الوطنية. يتم التعامل مع التدابير الوطنية والدولية لمواجهة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي تسارعها جائحة كورونا كوفيد-19 (فرح الشامي، 2021) والعواقب غير المتوقعة للعدوان الروسي في أوكرانيا من خلال نهج عالمي، بعيدًا عن الخطوات الاقتصادية السابقة التي تركز فقط على حوكمة الميزانية.

تواجه المؤسسات الأوروبية والمنظمات الدولية حاليًا تلك الأزمات من منطلق أن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته: "يجب أن يعمل الاقتصاد من أجل الناس وكوكب الأرض". هذه الكلمات تفتتح استراتيجية النمو المستدام السنوية 2020 التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية حتى قبل اندلاع الأزمة الصحية العالمية في ذلك العام. التزمت المفوضية بـ "نموذج نمو جديد يحترم القيود المفروضة على مواردنا الطبيعية ويضمن خلق فرص العمل والازدهار الدائم للمستقبل". كما تم تبني هذا النهج من قبل المؤسسات التي تحكم الشراكة الأورو-متوسطية. في عام 2022، ركز إعلان وزراء الاتحاد من أجل المتوسط المسؤولين عن التوظيف والعمل على "الحاجة إلى انتعاش اجتماعي واقتصادي طويل الأجل بالإضافة إلى اقتصادات مرنة ومستدامة وشاملة ومتصلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط". وأشار الوزراء إلى أن "إعادة البناء بشكل أفضل وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب تشمل على وجه الخصوص تطوير الإمكانات الكاملة للفئات الأكثر ضعفاً، لا سيما بين الشباب والنساء، (...)، فضلاً عن التحولات الخضراء والرقمية. (...). إن البيئة التمكينية للمؤسسات التنافسية والمستدامة، وزيادة الإنتاجية، فضلاً عن الحد من السمة غير الرسمية هي من بين المجالات الرئيسية التي قد تسهم في خلق فرص العمل والحد من عدم المساواة."

تواجه المؤسسات الأوروبية والمنظمات الدولية حاليًا الأزمات من منطلق أن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته: يجب أن يعمل من أجل الناس وكوكب الأرض.

يبرز الاقتصاد الاجتماعي في هذا السياق كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقوم على نموذج المشروع والنمو القادر على تحقيق التوازن بين التنافسية الصناعية والشفافية والاستدامة والتضامن والابتكار الاجتماعي.

الاقتصاد الاجتماعي: وكيل للمجتمعات والاقتصادات الشاملة التي تعمل من أجل الناس

يؤيد البحث الدولي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020، سيريك إنترناشنال 2022؛) رأي 90% من 370 خبيرًا تمت استشارتهم في إعداد هذا الفصل[1]، بأن الاقتصاد الاجتماعي يلعب دورًا رئيسيًا في إعادة الإعمار والتحول المستدام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

الشكل 1: س 9 إلى أي مدى من المهم تعزيز الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي كعامل رئيسي لإعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية؟

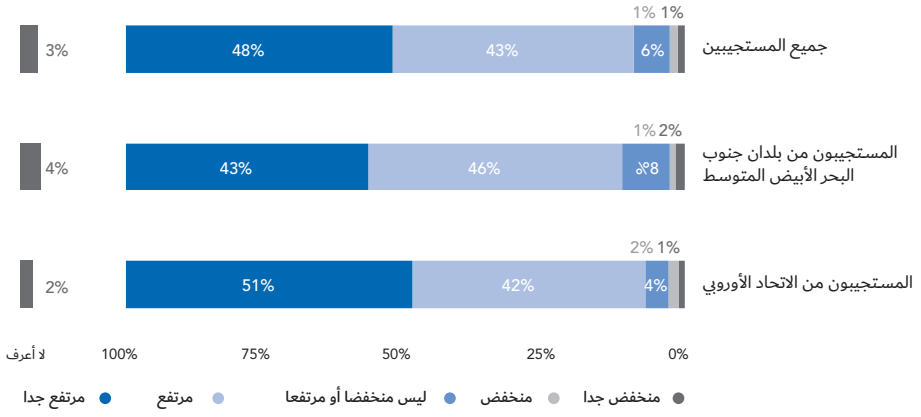

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

بينما تعمل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في السوق مع جهات فاعلة خاصة أخرى، فإنها تحقق قيمة مضافة للمجتمع، من حيث تأمين وظائف ذات جودة أفضل، والحد من عدم المساواة، وتوفير الخدمات الاجتماعية ذات الاهتمام العام وتعزيز الأنشطة الصناعية المستدامة، وكذلك كتنمية شاملة للمناطق الريفية والمهجورة (المفوضية الأوروبية، 2021). لن تكون هذه المساهمة موجودة إذا كان هناك فقط مؤسسات تقليدية ولن يكون هناك مجال مسموح به لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي للعمل وفقًا لمبادئها المحددة. (العمل العالمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني -منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).

1. يأتي الخبراء المعنيون من 30 دولة في جنوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا.

في إعلان مراكش لعام 2020 الصادر عن الاتحاد من أجل المتوسط، يتماشى دور الاقتصاد الاجتماعي في خلق فرص العمل بشكل كامل مع أعلى اعتراف بالاقتصاد الاجتماعي بعد إطلاق خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي الأوروبي.

جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، كانت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في طليعة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي. منذ عام 2016، دعا أعلى مندوبي وزارتي العمل والتوظيف في الاتحاد من أجل المتوسط إلى "تسخير إمكانات خلق فرص العمل غير المستغلة للاقتصاد الاجتماعي"[2]، ليس فقط كطريقة بديلة لتقديم قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية، ولكن أيضًا كطريقة ذكية لإطلاق الموارد، وخلق فرص عمل مستدامة، وتوليد نمو اقتصادي شامل في المنطقة"[3]، في عام 2022، عرّف وزراء العمل في الاتحاد من أجل المتوسط "الاقتصاد الاجتماعي (...) كنموذج مرن - على النحو الذي أبرزته جائحة كورونا كوفيد-19 وعامل لخلق المزيد من الوظائف اللائقة وتوسيع الفرص الاقتصادية، خاصة للشباب والمرأة، مما يؤدي إلى اقتصاد أكثر شمولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"[4] (إعلان مراكش للاتحاد من أجل المتوسط، 2022). يتماشى ذلك تمامًا مع أعلى تقدير حققه الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الدولي، بعد إطلاق خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي الأوروبي من قبل المفوضية الأوروبية في كانون الأول (ديسمبر) 2021 والقرارين لتطوير الاقتصاد الاجتماعي على المستوى العالمي اللذين اعتمدتهما منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تضعان الاقتصاد الاجتماعي في قلب السياسات لتعزيز النمو القوي المستدام والانتعاش العادل الذي لا يترك أحداً يتخلف عن الركب.

في 10 حزيران(يونيو) 2022، وافقت منظمة العمل الدولية على قرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي، وأيدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توصية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والابتكار الاجتماعي في نفس اليوم. تضع كلتا الوثيقتين الاقتصاد الاجتماعي في قلب السياسات لتعزيز النمو القوي المستدام والانتعاش العادل الذي لا يترك أحداً يتخلف عن الركب. علاوة على ذلك، والأهم من ذلك، فإن قرار منظمة العمل الدولية وتوصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي يحددان المجالات ذات الأولوية التي يجب أن تعمل الحكومات فيها لتعزيز نماذج مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي. كما انضم المنتدى الاقتصادي العالمي - منتدى دافوس - إلى هذا "الزخم" بتقرير غير مسبوق يدعو إلى فتح الاقتصاد الاجتماعي كمسار نحو مجتمعات شاملة ومرنة. أخيرًا، سيتم توفير حجر الأساس لهذا النظام البيئي الدولي المواتي من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاقتصاد الاجتماعي، والذي تجري مناقشته حاليًا في نيويورك بمبادرة من إسبانيا، بدعم من العديد من الحكومات الوطنية من جميع القارات الخمس.

لذلك، يلعب البحر الأبيض المتوسط أيضًا دورًا رئيسيًا في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي، حيث تُظهر مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي ذات الصلة والممارسات الجيدة كيفية حلها للتحديات الحرجة المشتركة بين المجتمعات الشمالية والجنوبية (يوروميد والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط 2022).

2. الإعلان الوزاري لوزراء الاتحاد من أجل المتوسط المسؤولين عن التشغيل والعمل، الأردن 2016.

3. الإعلان الوزاري لوزراء الاتحاد من أجل المتوسط المسؤولين عن التشغيل والعمل، البرتغال، 2019.

4. الإعلان الوزاري لوزراء الاتحاد من أجل المتوسط المكلفين بالتشغيل والعمل، المغرب، 2022.

نحو تقارب كامل في الاقتصاد الاجتماعي الأورو-متوسطي

الاقتصاد الاجتماعي هو أحد أصحاب المصلحة المعنيين في القطاع الخاص عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع أكثر من 3.2 مليون شركة ومنظمة من مختلف الأحجام، موجودة في جميع قطاعات النشاط وتوفر 15 مليون فرصة عمل. (ورشة عمل الاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان، 2019). في الواقع، اكتسب الاقتصاد الاجتماعي خبرة طويلة في أوروبا وفي جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (خوان أنطونيو بيدرينيو، 2022).

الاقتصاد الاجتماعي هو أحد أصحاب المصلحة المعنيين في القطاع الخاص عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع أكثر من 3.2 مليون شركة ومنظمة من مختلف الأحجام، موجودة في جميع قطاعات النشاط وتوفر 15 مليون فرصة عمل.

العديد من البلدان، مثل المغرب وفرنسا وإسبانيا، من بين دول أخرى، لديها سياسات وطنية للاقتصاد الاجتماعي تساهم في أجندة الاقتصاد الاجتماعي المتوسطي. على سبيل المثال، وقعت الحكومة المغربية إعلانات مع الحكومتين الفرنسية والإسبانية لإدراج الاقتصاد الاجتماعي في شراكاتهما الثنائية. وقد نتج عن هذا التعاون اجتماعات تجارية ودولية مثل منتدى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي عقد في الناظور (المغرب) بين المغرب وإسبانيا في شباط (فبراير) 2023.

تلعب المنظمات الممثلة للاقتصاد الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي - الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا[5] - وفي المنطقة الأورو-متوسطية - شبكة الاقتصاد الاجتماعي الأورو-متوسطية[6] - دورًا رئيسيًا في عملية التقارب هذه. اتفقت المنظمتان على تعريف الاقتصاد الاجتماعي بناءً على سمات محددة مرتبطة بالخصائص المشتركة من قبل جميع مشاريع ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، على النحو التالي:

- أسبقية الفرد والهدف الاجتماعي على رأس المال
- عضوية طوعية ومفتوحة
- سيطرة ديمقراطية من قبل الأعضاء
- الجمع بين مصالح الأعضاء / المستخدمين و / أو المصلحة العامة
- الدفاع وتطبيق مبدأ التضامن والمسؤولية
- الإدارة المستقلة والاستقلال عن السلطات العامة
- الفائض الأساسي يستخدم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو الخدمات التي تهم الأعضاء أو التي تهم المصلحة العامة.

هذه المبادئ - التي اعتمدها الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا في عام 2002 - متجذرة في القوانين التي تنظم وتعترف بالاقتصاد الاجتماعي في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط (تونس في 2019، وفرنسا في 2014، والبرتغال في 2013، وإسبانيا في 2011، من بين دول أخرى). علاوة على ذلك، تتوافق هذه الميزات تمامًا مع التعريفات التي وضعتها خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي للاتحاد الأوروبي وقرار منظمة العمل الدولية وتوصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

5. https://www.socialeconomy.eu.org/

6. https://esmednetwork.blogspot.com/

يشمل الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعاونيات ومنظمات متبادلة وجمعيات ومؤسسات ومنظمات اجتماعية كجزء من الاقتصاد الاجتماعي. وفقًا للظروف السائدة في كل بلد، فإن جميع هذه المؤسسات والكيانات التي تحركها المبادئ المذكورة، منتشرة بين جميع دول البحر الأبيض المتوسط بدرجات مختلفة من التطور (سيريك إنترناشنال2022؛ يورومسكو والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط 2022).

يشمل الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعاونيات ومنظمات متبادلة وجمعيات ومؤسسات ومنظمات اجتماعية كجزء من الاقتصاد الاجتماعي.

يعد إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للاقتصاد الاجتماعي المتوسطي أولوية عمل مشتركة بين الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا والشبكة الأورو-متوسطية للاقتصاد الاجتماعي مع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط. وقد دفعهم هذا الاهتمام المشترك للاقتراح المشترك لإطلاق "مبادرة أورو-متوسطية بموارد كافية، تساهم في تعزيز نظام بيئي ملائم لهذه المؤسسات والمنظمات في المنطقة الأورو-متوسطية. ستزود هذه المبادرة البحر الأبيض المتوسط بإستراتيجية لتعزيز نموذج المؤسسات هذا. ستكمل الاستراتيجية مجموعة البرامج التي يمولها الاتحاد الأوروبي بالفعل نحو الاقتصاد الاجتماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط "(وثيقة النتائج. ورشة عمل الاقتصاد الاجتماعي للاتحاد من أجل المتوسط 2021" نحو أجندة اقتصادية اجتماعية جديدة من أجل متوسط مستدام وشامل"، 2021).

يعد إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للاقتصاد الاجتماعي المتوسطي من الأولويات. تقترح المؤسسات على المستوى الأورو-متوسطي تعزيز نظام بيئي ملائم لهذه المؤسسات والمنظمات في المنطقة.

اقتراح واحد ومجموعة من الإجراءات لتقوية البعد الأورو-متوسطي لخطة عمل الاقتصاد الاجتماعي الأوروبي

أصبح الاتحاد الأوروبي أول منظمة دولية لديها استراتيجية محددة للاقتصاد الاجتماعي. في كانون الأول (ديسمبر) 2021، تبنت المفوضية الأوروبية خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي التي تحدد سياسة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي الأوروبي. تجمع خطة العمل - التي حظيت بدعم قوي من البرلمان الأوروبي - أكثر من 50 إجراءً لتوسيع نطاق الاقتصاد الاجتماعي في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تغطي خطة العمل تدابير محددة لدعم الوصول إلى التمويل، وتحسين رؤية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، وإنشاء أطر قانونية مواتية، وتعزيز الابتكار الاجتماعي، وإنشاء خدمات دعم لأصحاب المشاريع الاقتصادية الاجتماعية.

الشكل 2: س 10 ما هو الاجراء الذي ينبغي أن يعطى الأولوية في التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الاقتصاد لاجتماعي؟

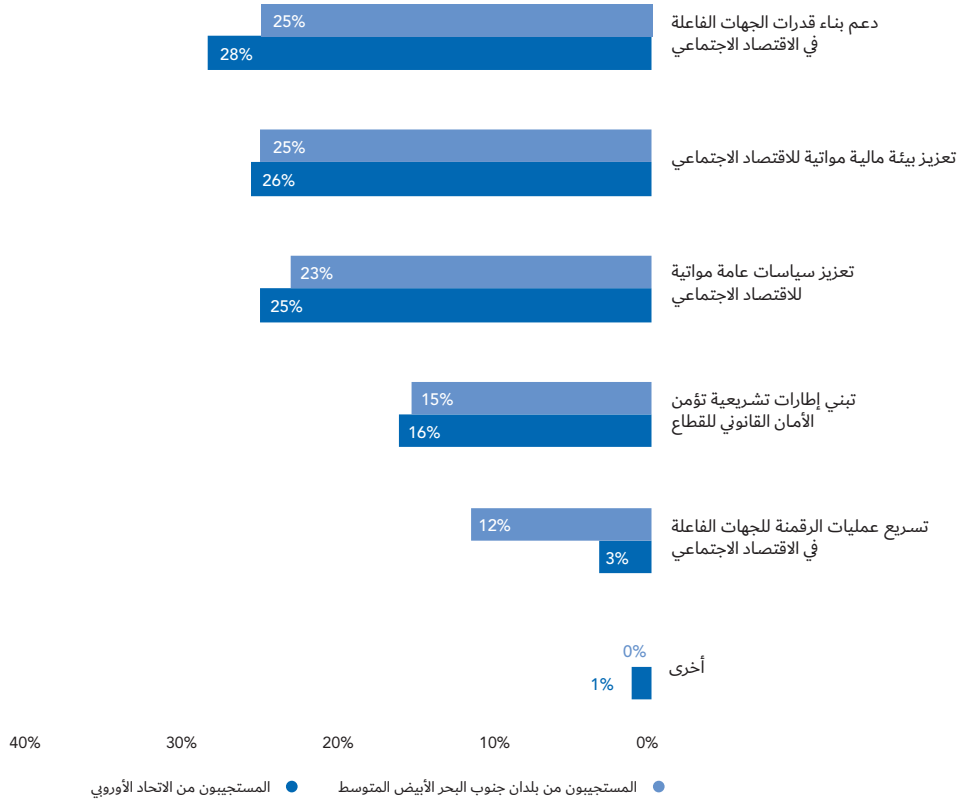

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

من المهم جدًا الإشارة إلى أن خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي تعطي الأولوية لتعزيز تعاون أوروبا مع الجيران في جنوب البحر الأبيض المتوسط. بهذا المعنى، حددت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مجموعة من التدابير لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي في المنطقة الأورو-متوسطية (الوثيقة الختامية لورشة عمل الاتحاد من أجل المتوسط على الإنترنت "الاقتصاد الاجتماعي والتعافي بعد الجائحة: التحديات والآفاق"، 2020).

تتوافق هذه التدابير تمامًا مع الأولويات التي أثارها الخبراء الذين تمت استشارتهم (انظر السؤال 10) حيث أكدوا على أهمية "تقوية الحاضنات وأقطاب التنمية والتكتلات بهدف تعزيز وزيادة الخدمات الاستشارية والدعم لأصحاب المشاريع الاقتصادية الاجتماعية"، إنشاء نظام مالي بيئي يدعم الاقتصاد الاجتماعي"؛ "لتسريع عمليات الرقمنة" أو "لتشجيع اعتماد أطر تشريعية في البلدان التي لا توجد فيها، والتي تمنح الاقتصاد الاجتماعي الحماية القانونية وتعزز السياسات العامة لتشجيع هذه المؤسسات والمنظمات".

من ناحية أخرى، تدعو أمانة الاتحاد من أجل المتوسط الاقتصاد الاجتماعي ليكون عاملاً رئيسياً في خلق فرص العمل، وكذلك في القطاعات المبتكرة، مثل الاقتصاد الأزرق وتلك المتعلقة بالتحول الأخضر، فضلاً عن أي قطاع آخر يساهم في أهداف التنمية المستدامة. إن تعزيز سلاسل القيمة بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي من خلال زيادة التعاون التجاري وفي مجال الأعمال هو أيضًا مجال يجب تطويره. أخيرًا، هناك مجال لزيادة وضوح الاقتصاد الاجتماعي وقيمه ونماذج مؤسساته خاصة في جميع مجالات نظام التعليم، من المدرسة إلى الجامعة وفي أنظمة التدريب المهني.

بصفتنا رئيس اتحاد الأعمال الإسباني للاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي في أوروبا، فإننا نتفق أيضًا مع تركيز أمانة الاتحاد من أجل المتوسط على تعزيز "دور المنظمات الممثلة للاقتصاد الاجتماعي على المستويين الوطني والأوروبي المتوسطي كمحاورين مع السلطات العامة من أجل اعتماد تدابير فعالة ومبادرات لتعزيز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الاتحاد من أجل المتوسط".

الخاتمة

هناك إجماع قوي على أهمية الاقتصاد الاجتماعي في المنطقة والحاجة إلى تعزيز نظام بيئي ملائم لاقتصاد يعمل لصالح الناس.

تظهر الآراء التي أعرب عنها الخبراء المشاركون في هذا الفصل إجماعًا قويًا على أهمية الاقتصاد الاجتماعي كعامل رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الأورو-متوسطية. علاوة على ذلك، أشاروا أيضًا إلى أربعة مجالات عمل مشتركة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي، والتي تتماشى تمامًا مع مقترحات أمانة الاتحاد من أجل المتوسط: دعم بناء القدرات للاقتصاد الاجتماعي، وتعزيز النظام البيئي المالي المواتي للاقتصاد الاجتماعي، وتعزيز السياسات العامة واعتماد الأطر القانونية التي تضفي الأمن القانوني للقطاع.

يمكن أن تدفع مجموعة واسعة من أفضل الممارسات والخبرات للحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة في الاقتصاد الاجتماعي من شاطئي البحر الأبيض المتوسط، جنبًا إلى جنب مع المنظمات الدولية، إلى معالجة نظام بيئي مناسب للاقتصاد الاجتماعي يساهم في اقتصاد يعمل لصالح الناس في المنطقة الأورو-متوسطية.

المراجع

أدير، بي. هلاسني، في.، شرابي، ك.، عمراني، م. (2022). تقييم إمكانات خلق فرص العمل للاقتصاد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *دراسة السياسة المشتركة من قبل يورومسكو.*

الشامي، ف. (2021). منطقة البحر الأبيض المتوسط: نقطة ساخنة لعدم المساواة في أعقاب جائحة كورونا. *الكتاب السنوي للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط عن البحر الأبيض المتوسط IEMed. 2021.*

عيادي، ر.، رونكو، س. (2023). دور التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية في الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا: الحوكمة والفاعلية وتحليل الفعالية. *جمعية الاقتصاديين الأورو-متوسطية (EMEA).*

كاسترو، ر.ب.، سانتيرو، ر.، مارتينز، م.، دي دياجو، بي. (2022). ما وراء الاستراتيجيات التقليدية في تقييم تأثير SSE : التقييم المالي للقيمة الاجتماعية التي أنشأتها كيانات SSE المرتبطة بمبادئها وقيمها. *منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للعمل العالمي للاقتصاد الاجتماعي.*

دومونجيز دي أولازوبال، آي.، كازاني، أ. (2021). اتجاهات البحر الأبيض المتوسط 2050/2030. نهج مستقبلي للجوار الجنوبي. *Fundación Alternativas.*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإسبانيا (2018). تقرير يوروميد حول الاقتصاد الاجتماعي وريادة الأعمال في المنطقة الأورو-متوسطية. القمة الأورو متوسطية للمجالس الاجتماعية والاقتصادية.

المفوضية الأوروبية (2022). بناء اقتصاد يعمل للناس: خطة عمل للاقتصاد الاجتماعي. COM (2020) 690 نهائي.

البرلمان الأوروبي (2022). تقرير عن خطة عمل الاتحاد الأوروبي للاقتصاد الاجتماعي.

باستوريلي، ج.، كوستانتيني، أ.، باركو سيرانو، س. (2022). الاقتصادات الاجتماعية والخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من خلال الاستدامة والسياسات العامة وأهداف التنمية المستدامة. *Ciriec-International.*

منظمة العمل الدولية (2021). قرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

بيدرينو فروتوس، جي.أ. (2021). تعزيز البعد الاجتماعي للشراكة الأورو-متوسطية من خلال مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي: معنى الإقراض في النهج "المتمركز حول الناس". *الكتاب السنوي للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط عن البحر الأبيض المتوسط IEMed. 2021.*

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020). الاقتصاد الاجتماعي وأزمة جائحة كورونا: الأدوار الحالية والمستقبلية. استجابات *سياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لفيروس كورونا (كوفيد-19).*

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020). توصية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والابتكار الاجتماعي.

المنتدى الاقتصادي العالمي (2022). إطلاق الاقتصاد الاجتماعي نحو مجتمع شامل وقادر على الصمود.